المنظمة الديمقراطية للشغل
Organisation Démocratique du Travail

بيان

المركزيات النقابية الثلاث

تعبر عن رفضها القاطع للمناورات اليائسة للحكومة ونقاباتها لفرض سلم اجتماعي على حساب كرامة ومطالب الشغيلة المغربية، كما تندد بالخطاب التبريري للاتفاق العار

تدعو الشغيلة المغربية للانخراط في إضراب وطني عام يومي 25 و26 ماي 2011 في الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية

جعل يوم الأربعاء 25 ماي يوما وطنيا للتضامن مع المتقاعدين مع تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر البرلمان، ابتداء من الساعة الحادية عشر صباحا

عقدت المكاتب التنفيذية للمركزيات النقابية الثلاث : المنظمة الديمقراطية للشغل والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب واللجان العمالية المغربية، اجتماعا مشتركا تنسيقا لهم يوم الأربعاء 18 ماي 2011 بالمقر المركزي للمنظمة بالرباط بحضور الكتاب العامون للمركزيات المذكورة، فبعد وقوفهم على مستجدات الساحة النقابية وما خلفته نتائج الحوار الاجتماعي/ المهزلة الذي صادقت عليه ماسمي بالمركزيات النقابية الخمس من شجب واستنكار وتدمر عام في صفوف الشغيلة المغربية وذلك وفق مخطط وإخراج بئيسين ومناورة يائسة لفرض سلم اجتماعي مقابل الزيادة في المنحة السنوية المخصصة لهذه النقابات

وبعد وقوفها على الأوضاع المتردية على كافة الأصعدة في ظل سياسة حكومية لاشعبية ولا ديمقراطية لم تؤد إلا للمزيد من القهر والتهميش والفساد ونهب للمال العام أكدته كل التقارير الصادرة عن لجن تقصي الحقائق والمجلس الأعلى للحسابات، إضافة إلى استفحال البطالة بما فيها بطالة الشباب حاملي الشهادات الجامعية والتقنية مما أدى إلى تزايد مظاهر الفقر وتوسيع دائرة الفوارق الطبقية وتزايد نسبة المواطنين الذين يعيشون تحت عتبة الفقر مقابل احتكار ثلة قليلة من العائلات المحظوظة لنسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني بسبب اعتماد اقتصاد الريع والمضاربات وغياب الشفافية في المعاملات التجارية .

وبعد استحضار هذه المركزيات لمسلسل تفقير الأغلبية الساحقة من موظفي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية وأجراء القطاع الخاص والمتقاعدين بسبب الزيادة المتوالية في أسعار المواد الأساسية وارتفاع تكاليف وفاتورات الماء والكهرباء والنقل والسكن علاوة على مصاريف الدواء التي أصبحت منذ فاتح ما 2011 تعوض على قاعدة ثمن الدواء الجنيس.

فإن المركزيات النقابية الثلاث، تعلن للرأي العام الوطني، ما يلي:

- **رفضها** لنتائج الحوار المهزلة لـ 26 أبريل 2011 التي كانت حصيلتها أقل من 20 درهما في اليوم، كما تعبر عن رفضها القاطع للمناورات اليائسة للحكومة ونقاباتها والخطاب التبريري للاتفاق العار وتدعو الشغيلة المغربية للانخراط في إضراب وطني عام يومي 25 و26 ماي 2011 في الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية وجعل يوم الأربعاء 25 ماي يوما وطنيا للتضامن مع المتقاعدين ضحايا التهميش والإقصاء؛
- **تنديدها** بالهجوم العنيف والوحشي الذي تعرض إليه الأساتذة المعتقلين في السلم "الزنزانة" 9؛
- **مطالبتها** بـ:
  - **ضرورة** استفادة كافة الموظفين المستوفين للشروط النظامية للترقي منذ سنة 2003 وإلى غاية 2011/12/31 من الترقية الاستثنائية بأثر رجعي مالي وإداري؛
  - **ملائمة** القوانين الأساسية للمهن والكفاءات مع إضافة درجتين للترقي المهني لكل الفئات وخاصة أساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي والممرضين المجازين من الدولة والتقنيين المرتبين في السلم الحادي عشر؛
  - **إنصاف** الموظفين المرتبين في سلالم الأجور من 5 إلى ما فوق، على غرار الموظفين المستفيدين من حذف السلالم من 1 إلى 4؛
  - **تنظيم** امتحانات الكفاءة المهنية للترقي لفائدة المستوفين لأربع سنوات من الأقدمية في الإطار والدرجة كما كان معمولا به سابقا.
  - **مراجعة** نظام الترقي المهني وحذف سقف الكوطا؛
  - **تخفيض** الضريبة على الأجور وإعفاء المتقاعدين من الضريبة؛
  - **مراجعة** نظام التعويضات للأطباء والمهندسين والمتصرفين؛
  - **مراجعة** الأنظمة الأساسية لكافة الفئات: (المساعدون التقنيون، المساعدون الإداريون، المحررون، التقنيون، الممرضون، المتصرفون، المهندسون)؛
  - **خلق** نظام جديد للدكاترة العاملين بالوظيفة العمومية مطابق للتعليم العالي وتكوين الأطر؛
  - **الزيادة** في أجور الموظفين والمستخدمين والأجراء بالقطاعين العام والخاص بنسبة لا تقل عن 30 في المائة؛
  - **الزيادة** في رواتب ومعاشات المتقاعدين وذوي حقوقهم بنسبة مقبولة تحفظ كرامتهم دون إخضاعهم لشروط صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي المجحفة في حق نسبة هامة منهم مع العمل على رفع الحد الأدنى لرواتبهم لتواكب غلاء الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة؛
  - **التسوية** المباشرة لوضعية الموظفين حاملي الشهادات (دكتوراه، ماستر، إجازة وتقني) وترتيبهم في السلالم المناسبة دون قيد أو شرط ؛
  - **تسوية** وضعية الأساتذة العرضيين والتربية غير النظامية في شموليته ودون استثناء؛
  - **إرجاع** كافة المطرودين والموقوفين لأسباب نقابية إلى عملهم وعلى رأسهم الكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للسكك الحديدية سعيد نافعي، والأساتذة : حسن السباعي وعبد المالك الإدريسي، إبراهيم سبع الليل، ونور الدين الرياضي عن "شركة كوكاكولا" والكاتب العام للمكتب النقابي لـ"شركة سوديكسو" نور الدين محرار ومعالجة ملف 1500 عاملة وعامل بـ"شركة مورناطيكس" والمسؤول النقابي اللجان العمالية للصحة بمستشفى ابن رشد؛
  - **الاستجابة** الفورية للملفات المطلبية العادلة والمشروعة لموظفي وموظفات قطاع الجماعات المحلية، العدل، الصحة، التعليم والتكوين المهني، وتحمل الحكومة والقطاعات الوزارية المعنية مسؤولية الاحتقان والتوتر الذي تعرفه هذه القطاعات؛
  - **تنفيذ** مقتضيات المرسوم المصادق عليه من طرف المجلس الوزاري الخاص بالتوظيف المباشر للحاصلين على الشهادات العليا الجامعية بالنسبة لسنة 2011 دون اللجوء الى الأساليب المتجاوزة في البحث عن مبررات تتناقض ومقتضيات المرسوم كما نندد بكل أشكال الانتقاء والتوظيف الحزبي والعائلي والسياسي لهذا الملف الذي يهم أبناء المغاربة؛
  - **فتح** حوار مع الاتحاد الوطني للمجازين المعطلين بالمغرب من أجل حقهم في الشغل والإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية.

وفي الأخير تدعو المكاتب التنفيذية للمركزيات النقابية الثلاث كافة مناضلاتها ومناضليها إلى تنسيق الجهود والتعبئة الشاملة وللانخراط في هده المعركة النضالية معركة كرامة الشغيلة المغربية من أجل تحقيق كل المطالب العادلة والمشروعة وفضح المناورات والصفقات المشبوهة.

حرر بالرباط، في 16 ماي 2011

عن المركزيات النقابية الثلاث:



المنظمة الديمقراطية للشغل
علي لطفي



الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
عبد السلام المعطي



اللجان العمالية المغربية
الحسين بن المومن